الفصل الثاني

علاقة الفصاحة بقواعد النحو والصرف

علاقة الفصاحة بقواعد النحو والصرف

تتخذ العلاقة بين الفصاحة وقواعد النحو والصرف مظاهر كثيرة، لكننا سنحاول أن نجمل هذه العلاقة فى مظهرين شاملين، ونعنى بهما :

١ ــ الخلوص من مخالفة القياس اللغوى

٢ ــ الخلوص من ضعف التأليف

وهما مستخلصان من التعريف الذى استقر فى أذهان البلاغيين عن الفصاحة.

والمظهر الأول مستخلص من التعريف الخاص بفصاحة المفرد، أما الثانى فهو مأخوذ من التعريف الخاص بفصاحة المركب. وتحت هذين المظهرين يمكننا أن نصنف مظاهر أخرى للعلاقة بين الفصاحة وقواعد النحو والصرف.

أولا : الخلوص من مخالفة القياس اللغوى

ذكرنا فيما سبق أن البلاغيين قد اصطلحوا على أن فصاحة المفرد هى خلوصه من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومن مخالفة القياس اللغوى، فما المراد بالقياس اللغوى فى نظرهم . . . ؟

يرى صاحب عروس الأفراح أن المراد بالقياس اللغوى هو قياس التصريف،[1] وهو ما ذهب اليه صاحب مواهب الفتاح أيضا حيث يقول: «والمخالفة التى هى كون الكلمة غير جارية على القانون الذى يتقرر به حكم المفردات اللغوية، والمفردات اللغوية يتقرر حكمها بالقانون التصريفى، فإذا اقتضى قلب الياء ألفا مثلا فوردت الكلمة بخلاف ذلك فقد خرجت عن القانون فتكون غير فصيحة».[2] ويؤكد ابن يعقوب المغربى هذا المفهوم فى موضع آخر حين يقول: «..

---

(١) شروح التلخيص ص ٧٧ .
(٢) شروح التلخيص ص ٨٨ .

من تلك الأمور المنافية للفصاحة التي يتوقف تمييز الفصيح من غيره على إدراكها مابين علم التصريف كمخالفة القياس في بنية الكلمة ، إذا به يعرف أن الأجلل بفك الإدغام مخالف للقياس ، وإنما القياس بالإدغام .. (٣)

لكن هذا المفهوم الضيق يتسع عند رجل كالخفاجي ليشمل النحو والصرف، فهو يشترط أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة ، ويرى أن هذا الشرط يضم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة ، ولقد ذكرنا فيما سبق صورا للمخالفة والشذوذ كما رآها الخفاجي(٤) ، وابن سنان لم يذكر مصطلح القياس ليصنف فيه الموافقة والمخالفة للعرف العربي، ومع ذلك فإنه يتفق مع اللغويين في المعنى الذي استقر عليه القياس.

وفي الحقيقة أن القياس لم يصلب عوده إلا على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وكان اللغويون قبل ذلك بعضهم يأخذ بالقياس وأكثرهم يأخذ بالسماع، وخاصة في القرنين الأول والثاني . وكان الرواة في هذه الفترة يقومون بجمع اللغة عن طريق السماع من أصحابها ، وكانوا يجوبون الصحراء ، ويذهبون إلى سوق المربد ، ويتظرون الوفود القادمة من الصحراء ليسمعوا منهم ويحفظوا عنهم . وقد سلك أولئك اللغويون في جمع اللغة الطريق الذي اتخذه الفقهاء في جمع الحديث(٥)، ويرى ابن جني أن اللغويين والنحاة قد استفادوا من علل المتفقهين وعلل المتكلمين ، ولقد تأثر اللغويون بعلل الفقهاء والمتكلمين معا إلا أن تأثرهم بعلل المتكلمين أكثر . . . وذلك أنهم يميلون على الحس ، ويحتجون فيه

---

(٣) شروح التلخيص ص ٨٩ ـ ص ٩٠ .
(٤) سر الفصاحة جـ ٥ ص ٦٧ ـ ص ٧٥ .
(٥) انظر المزهر جـ ١ ص ١١٣ ـ ص ١٧١ فيما كتبه عن المتواتر والآحاد والمرسل والمنقطع ، وما كتبه عن الثقات وغير الثقات ، وما يتصل بقواعد الجرح والتعديل في اللغة .

بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقة . . . »[٦] لكنه يصرح مرة أخرى بهذه الاستفادة ، ولذلك عندما ذكر كتب الفقه المنسوبة إلى محمد بن الحسن صاحب الامام أبي حنيفة فيقول : « . . . إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق »[٧] .

ونستطيع أن نلمح سلطان أصحاب السماع فى القرنين الأول والثانى وذلك من خلال ما يروى عنهم من أخبار فى كتب اللغة والأدب ، ومن هؤلاء أبو عمرو ابن العلاء الذى كان أشد تسليما للعرب كما يقول ابن سلام .[٨] ويذكر ابن رشيق القيروانى أنه امتنع عن رواية شعر جرير والفرزدق مع إعجابه بشعرهما « . . وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته ، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق ، لجعله مولداً بالاضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لايعد الشعر إلا ماكان للمتقدمين »[٩] .

ومن هؤلاء أيضا الأصمعى الذى كان يعارض القياس ، ويصرح ابن جنى بهذا عندما يقول : « . . . والأصمعى ليس ممن ينشط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل »[١٠] ويصفه ابن جنى فى موضع آخر بأنه قليل الابتعاث فى النظر ، وأنه يتوفر فقط على مايروى ويحفظ .[١١] ويذكر ابن جنى أن الخليل قد يئس من أن يعلمه

---

(٦) الخصائص جـ ١ ص ٤٦ .
(٧) الخصائص جـ ١ ص ١٦٣ .
(٨) طبقات فحول الشعراء ص ١٥ .
(٩) العمدة جـ ١ ص ٩٠ .
(١٠) الخصائص جـ ١ ص ٣٦٦ .
(١١) الخصائص جـ ١ ص ٣٦٧ .

العروض وأن ذلك قد تعذر على الأصمعى ، وبعد عنه فقال له يوما : يا أبا سعيد كيف تقطع قول الشاعر :

إذا لم تستطع شيئا ودَعْه وجاوزه إلى ما تستطيع

فعلم الأصمعى أن الخليل قد تأذى ببعده عن علم العروض ، فلم يعاوده فيه (١٢) .

ولذلك نجد الأصمعى يعارض القياس حتى فى الأشياء التى شاع فيها القياس ، وارتضاها اللغويون ومثال ذلك ما يورده ابن جنى عن اعتراضه على قياس اسم المكان والمصدر على وزن المفعول فى الرباعى، فيقول ابن جنى : ومن ذلك قول أصحابنا أن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول فى الرباعى قليل ، إلا أن تقسيه وذلك نحو المُدَحْرَج، تقول دحرجته مدَحْرَجا ،وهذا مدحرجنا ..» ويقول ابن جنى : إن الأصمعى قد اعترض على كلمة (مسحجاً) التى وردت فى جيمية العجاج وذلك عندما قرأها عليه أبو حاتم :

« جأباً ترى بليته مُسَحَّجاً »

كما اعترض على المصدر الميمى أيضاً فى كلمة (مسرجى) فى بيت جرير :

ألم تعلم مُسَرَّجِى القوافى فلا عيًّا بهن ولا اجتلابا

ولم يمسك الأصمعى إلا بعد أن أفحمه أبو حاتم بقوله الله تعالى. « ومزقناهم كل ممزق » . (١٣)

وكان من الطبيعى أن تقوم فى ذلك الوقت الذى نشط فيه القياس والسماع معا — خصومات بين أصحابهما ، وامتدت الخصومات إلى الأدباء والشعراء ، ومن أمثلة ذلك ما كان بين عبد الله بن أسحق الحضرمى والفرزدق ، وعبد الله

---

(١٢) الخصائص جـ ١ ص ٣٦٧ .
الخصائص جـ ١ ص ٣٦٧ .

ابن اسحاق هذا هو الذى وصفه ابن سلام بأنه « أول من بعج النحو ومد القياس والعلل »[١٤] ويروى أن ابن اسحق قد أخذ بعض المآخذ على شعر الفرزدق لمخالفته القياس ، ومن ذلك قول الفرزدق :

وعضّ زمانٍ يابن مروان لم يَدَعْ من المال إلا مسحتاً أو مجلّف

ويذكر الرواة أن ابن إسحاق قد سأل الفرزدق قائلا : على أى شىء ترفع (مُجَلَّف) فرد عليه الفرزدق : « على مايسوءك وينوءك » ، وهجاه بقوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالياً[١٥]

وكلمة (مواليا) على النصب فى بيت الفرزدق تخالف القياس ، لكننا نعتقد أن الفرزدق قد تعمد أن يأتى بها على هذا الوجه حتى يستثير ابن أسحق ، ويذكر ابن جنى أن الفرزدق كان يلغز بالأبيات ، ويأمر بإلقائها على ابن اسحاق[١٦] ويورد ابن جنى بيت الفرزدق برواية أخرى هى :

وعضّ زمانٍ يابن مروان لم يَدِعْ من المال إلا مُسْحتٌ أو مجلّف

ويقول : معنى لم يَدِعْ بكسر الدال أى لم يتّدع ولم يثبت ، والجملة بعد زمان فى موضع جر لكونها صفه له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه وتقديره : لم يَدِعْ فيه أو لأجله من المال الإ مسحت أو مجلف ، فيرتفع مسحت بفعله ، ومجلف عطف عليه . وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال مافى الرواية الأخرى[١٧] .

وابن جنى لم يذكر بيت الفرزدق لينقض به الرواية التى وردت فيها كلمة

---

(١٤) طبقات فحول الشعراء ص ١٤ .
(١٥) نزهة الألبا فى طبقات الأدبا لأبى البركات الانبارى ص ٢٥ ط حجر .
(١٦) الخصائص ج ١ ص ٣٧٤ .
(١٧) الخصائص ج ١ ص ١٠٤ .

(مسحت) منصوبة وإنما قد أورده ليستشهد على أن (وَدَع) الذى مضارعه (يَدَع) لايستعمل منه الماضى ، مع أنه مطرد فى القياس، لكنه شاذ فى الاستعمال وهذا الفعل (وَدع يدَع) يخالف الفعل (وَدَع يدِع) بمعنى سكن، وهو فعل متبوع متبع[١٨] . وذلك على نحو البيت الذى أورده ابن جنى للفرزدق .

ولم يكن الفرزدق منفردا بجرأته على الخروج عن العرف اللغوى معتمداً فى ذلك على قدرته اللغوية ، فلقد سبقه العجاج وابنه رؤبة اللذان قد قال عنهما ابن جنى إنهما قاسا اللغة ، وتصرفا فيها ، وأقدما على مالم يأت به قبلهما[١٩] ، كما تبعهما آخرون مثل بشار بن برد وأبو تمام والمتنبى[٢٠] . كما أن هذه الخصومات لم تكن بين اللغويين والشعراء فقط ، بل امتدت إلى اللغويين والنحاة وغيرهم . وقد اتخذت الخصومات العلمية بين اللغويين مظهرا مشهوراً بين البصريين والكوفيين ، أو بين مدرستى البصرة والكوفة ، ويبدو أن القياس قد تأثر فى مفهومه باختلاف الحياة الثقافية والعقلية بوجه عام فى البيئتين ، فالبصريون يميلون إلى إعمال العقل وحرية الفكر بفضل ما ورثوه فى هذه البيئة من ثقافات ممتزجة ، وبفضل الموقع الهام الذى تقعه البصرة باعتبارها ميناء تجتمع فيه الأجناس المختلفة ، ولقد أفاض أستاذنا الدكتور طه الحاجرى فى وصف العقلية البصرية وذلك عندما بحث المؤثرات الثقافية التى أثرت فى الجاحظ ،[٢١] وهذا يخالف بيئة الكوفة التى تعتمد على الخبر والنص اعتماداً كبيراً ، مما قد صبغ القياس بصبغة مختلفة عن تناول البصريين ومفهومهم له .

ويلخص الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس موقف مدرستى البصرة والكوفة

---

(١٨) الخصائص جـ ١ ص ١٠١ ـ ص ١٠٤ .
(١٩) الخصائص جـ ١ ص ٣٧٤ .
(٢٠) انظر الأغانى جـ ٣ ص ١٤٥ ـ ص ١٦٣ ، الموشح ، الموازنة ، الوساطة .
(٢١) انظر الجاحظ حياته وآثاره د. طه الحاجرى .

من القياس ، وأن موقف البصريين منه يتلخص فى أنهم وضعوا الأحكام وقعدوا القواعد على أساس الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب ، فكلما وجدوا قدرا كافيا من الأمثلة ، واعتقدوا أن هذا القدر يسوغ وضع قاعدة عامة وضعوها وأسسوها ، أما القليل أو النادر فإنه لم يكن يستحق فى رأى البصريين أن توضع له قاعدة ، ويعتمد الدكتور إبراهيم أنيس على ماروى عن أبى عمرو بن العلاء حين سأله سائل قائلا : خبرنى عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله .. ؟ قال أبو عمرو : لا . قال السائل : فماذا أنت صانع فيما خالفتك فيه العرب وهى حجة ..؟ قال أبو عمرو : أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفنى لغات (أى لهجات) ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن قول أبى عمرو بن العلاء هذا يلخص وجهة نظر البصريين إلى القياس[٢٢] .

أما موقف الكوفيين من القياس فى نظر الدكتور أنيس فإنه يتلخص فى أنهم لم يترددوا فى وضع القاعدة على الشاهد الواحد أو الشاهدين[٢٣] .

ومن الطبيعى أن ينشأ عن هذا الاختلاف فى وجهات النظر بين المدرستين اختلاف فى الظواهر اللغوية ؛ فما يمكن أن توضع له قاعدة عند الكوفيين قد لا يجوز عند البصريين ، لاعتمادهم على كثرة الشواهد فى استخلاص القواعد .

لكن القياس قد تطور كثيراً فى القرن الرابع الهجرى ، وارتبط ذلك التطور بأبى على الفارسى (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) وتلميذه أبى الفتح عثمان بن جنى (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) الذى لازمه أربعين سنة وتأثر بأستاذه تأثرا كبيرا ، وهما يأخذان بالقول الوارد عن أبى عثمان المازنى ، الذى جعله ابن جنى بابا (ماقيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب) ويقول ابن جنى فى بداية هذا الباب : « .. هذا موضع شريف وأكثر الناس يضعف عن احتماله ، لغموضه ولطفه ،

---

(٢٢) انظر من أسرار اللغة ص ٢٠ ـ ص ٢١ .
(٢٣) انظر من أسرار اللغة ص ٢٠ ـ ص ٢١ .

والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مقوٍّ مجد ، وقد نص أبو عثمان عليه ، فقالوا : ما قيس على كلام العرب ، فهو من من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه فاذا سمعت (قام زيد) أجزت (ظرف بشر) ، و (كرم خالد)[٢٤] .

ويبدو أن أبا على الفارسى كان متأثراً بالقياس تأثيرا كبيرا ، متحمسا فى دفاعه عنه، ويروى عنه أنه كان يقول : « لان أخطىء فى خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلى من أن أخطىء فى مسألة واحدة قياسية »[٢٥] ، وقد يكون هذا الاعتزاز هو الذى جعله يرى أن الالفاظ الاعجمية الدخيلة من كلام العرب، وذلك عندما تستعمل بينهم ، ويقول فى ذلك « إذا قلت : (طاب الخشكنان) فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إيّاه ، قد أدخلته كلام العرب ، ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الاعجمية ، قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها[٢٦] .

ويسوق أبو على الفارسى الأمثلة المختلفة ليستدل بها على فكرته ومن ذلك قوله :

(ا) الكلمات الأعجمية تجرى مجرى الكلمة العربية فى الصرف والمنع مثل : فرند ، ديباج ، فيروزج ، آجرّ ، وسهيز ، وإبريسم .

(ب) ومما يؤكد ذلك عند أبى على أيضا قوله أن العرب قد اشتقت من الأعجمى النكرة ، كما تشتق من أصول كلامها[٢٧] . مستشهدا بكلمة (سختيت) التى وردت فى قول رؤبة :

---

(٢٤) الخصائص جـ ١ ص ٣٦٢ .
(٢٥) نزهة الالبا ص ٣٨٩ .
(٢٦) الخصائص جـ ١ ص ٣٦٢ .
(٢٧) الخصائص جـ ١ ص ٣٦٣ .

هل يُنْجِيَنِّي خَلِفٌ سَخْتِيتُ أو فِضَّةٌ أو ذَهَبٌ كَرِيتُ

وسختيت من السَّخت ، كزحليل من الزَّحْل . ومثل ذلك أيضاً قوله :

دَرْهَمَتِ الخَبَّازَى أى صارت كالدراهم، فاشتُق من الدرهم وهو اسم أعجمى. ومن ذلك أيضاً كلمة (المُزَرَّج) من الزرجون وهى الخمر مثل : (٢٨) .

هل تعرف الدار لأم الخزرج منها فظلت اليوم كالمُزَرَّج

(ح) ويستدل أبو على أيضاً على فكرته بدليل آخر هو أن بعض الأبنية المأخوذة من أصول عربية لم يستعملها العرب إلا نادرا وهى مع ندرة استعمالها عربية الأصل مثل (قَتَتَّل)من القتل و(أَكَلَّكل)من الأكل و(شَرَبْرب) من الشرب و (خَرَجْرج) من الخروج و(دخلخل)من الدخول ، فهذه ألفاظ وأبنية عربية ولا نستطيع إنكار عربيتها فى نظر أبى على ، مع أن العرب لم تنطق بها .(٢٩)

فأبو على — كما رأينا — يتوسع فى القياس إلى درجة أنه يرى أن الكلمات الأعجمية الدخيلة تصبح عربية لإعرابها ، مثل كلمة (الخشكنان) التى وقعت فاعلا .

وابن جنى الذى أورد آراء أستاذه يلتقى معه فى الفكرة العامة التى أشرنا إليها وهى « أن ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب » ، لكنه يختلف عنه فى المعالجة والتفسير ، فابن جنى يتناول القياس بصورة تتلاءم مع حاجات المتكلمين ، وهو يدرك أن القياس غامض على كثير من الناس ، وقد صرح بذلك وقال : « هذا موضع شريف ، وأكثر الناس يضعف عن احتماله ، لغموضه ولطفه » .

---

(٢٨) الخصائص جـ ١ ص ٣٦٣ .
(٢٩) الخصائص جـ ١ ص ٣٦٥ .

وللقياس منافع جليلة فى نظر ابن جنى ، ولا يمكن الاستغناء عنها لأن : « القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين ، أحدهما : ما لابد من تقبله كهيئته نحو : حجر ، ودار ، وما تقدم ، ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس ، وتخف الكلفة فى عله على الناس فقننوه وفصّلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ... فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا مقادا وسموه بمواسمه وَغَنُوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز[٣٠] .

فالقياس عند أبن جنى نافع وضرورى فيما لم يرد على العرب ، لأن أخذ اللغة كلها عن السماع أمر لا يمكن أن يتيسر للناس جميعا ، والقياس هو المسلك العملى لتلقى الكثير من اللغة .

وهذا لايعنى أن ابن جنى ينكر قيمة السماع ، بل على العكس، فهو يلجأ إلى القياس عندما لا يعثر على ما ورد به سماع ، لكن ما الذى يفعله ابن جنى عندما يتعارض القياس والسماع ... ؟

يسلم ابن جنى منذ البداية بأن القياس لا يبنى باللغة عندما نطلبها به « ..ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة وقياسا ، لكن ما أمكن ذلك فيه ، قلنا به ونبهنا عليه»[٣١] .

وفى حالة تعارض القياس والسماع ، فالمسموع يتغلب على المقيس عند ابن جنى « .. فاذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه نحو « استحوذ عليهم الشيطان » .. وقال: هذا ليس بقياس ، ولكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم»[٣٢] .

---

(٣٠) الخصائص جـ ١ ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ .
(٣١) الخصائص جـ ١ ص ٤٤٢ .
(٣٢) الاقتراح للسيوطى ص ١٠٢ .

ويصرح بهذا القول مرة ثانية فى نفس الموضع عندما يقول « .. إذا أداك القياس إلى شىء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر عل قياس غيره ، فدع ما كنت فيه[٣٣] .

ويقسّم ابن جنى الكلام من ناحية الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام هى[٣٤] .

الأول : مطرد فى القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة ، وذلك نحوه : قام زيدٌ ، وضربتُ عمرا ، ومررت بسعيدٍ .

الثانى : مطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال ، وذلك نحو الماضى من يَذَر ويَدَعُ وكذلك قولهم (مكانٌ مُبْقِلُ) هذا هو القياس ، والأكثر فى السماع (باقل) ، والأول مسموع أيضاً ، قال أبو دؤاد لابنه دؤاد « يا بنىّ ما أعاشك بعدى ، فقال دؤاد :

أعاشَنى بعدَك وادٍ مُبْقِلُ آكلُ من حَوْذانه وأَنْسِلُ

ويذكر ابن جنى أن أبا زيد قد حكى فى كتاب « حيَلَةَ وَحَالَةَ » : (مكانٌ مُبْقِيلٌ) ،

ومما يقوى فى القياس ، ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو قولك : عسى زيد قائما أو قياما ، هذا هو القياس ، غير السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، (وعسى الله أن يأتى بالفتح) . ويقول ابن جنى وقد جاء عنهم شىء من الأول ، أنشدنا أبو على :

أكثرْتَ فى العذْل مُلِحًّا دائما لا تَعْدَمُ لَنْ أنىّ عَسِيتُ صائما

---

(٣٣) الاقتراح للسيوطى ص ١٠٢ .

(٣٤) الخصائص ج ١ ص ١٠١ ـ ص ١٠٤ ، المزهر ج ١ ص ٢٢٧ ـ ص ٢٣٠ .

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبؤسا »[٣٥] .

الثالث : المطرد فى الاستعمال ، الشاذ فى القياس ، نحو قولهم : أخْوَصَ الرَّمْث، واستصْوبْتُ الأمر .. يقال :استصْوَبتُ ،ولا يقال:استَصَبْتُ الشيء . ومنه استَحْوذ ، وأغْيَلَت المرأة ، واستَنْوَق الجملُ ، واستيست الشاة ، وقول زهير :

هنالك إن يُسْتَخْولوا المال يَخْولوا

ومنه استَفْيَل الجملُ ، مثل قول أبى النجم :

يُدِيرُ عَينيْ مُصْعَبٍ مُسْتَفْيل .

الرابع : الشاذ فى القياس والاستعمال جميعا ، وهو كتتميم مضعول، فيماعينه واو ، نحو ثوبٌ مَصْوُونٌ ، ومسْكٌ مذْوُوف ، وحكى البغداديون: فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه .

وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردُّ غيره عليه[٣٦] .

وواضح أن النوع الأول قد قُبل ولا اختلاف عليه ،وذلك كما صرح ابن جنى الذى وصفه بأنه « الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة » ، أما النوع الأخير الشاذ فى القياس والاستعمال فلا يجب أن يؤخذ به ،ولا يعتمد عليه فى القياس ، ولا يرد غيره عليه كما ينبه ابن جنى .

أما النوع الثالث الذى اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه كما يرى ابن جنى لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، أى يجب أن يؤدى ما يسمع بحالته، فاذا سمعنا استحوذ واستصوب فلا يجوز لنا أن نتجاوزهما غيرهما ،فلا نقول فى استقام أستقوم، ولا فى استساغ

---

(٣٥) الخصائص جـ ١ ص ١٠١ ـ ص ١٠٤ ، المزهر جـ ١ ص ٢٢٧ ـ ص ٢٣٠ .

(٣٦) الخصائص جـ ١ ص ١٠٢ ـ ص ١٠٣ .

استسوغ ، ولا فى استباع استبيع ، وكذلك إذا سمعنا أخْوَصَ الرَّمْث فلا يجوز لنا أن نقول فى أعاد عْوَد .

لكن ، أليس اطراده فى السماع داعيا إلى اطراده فى القياس . ؟

يحاول الدكتور إبراهيم أنيس تفسير ذلك باحتمالين ، فقد يقصد بذلك أنه قد وردت منه أمثلة قليلة لا تسوغ أن توضع لها قاعدة عامة ، أو أن تلك الأمثلة القليلة لا يتطرق اليها الشك فى أنها مما سمع العرب ، أى أنها متواترة أو شبه متواترة فى روايتها ، وفى أن العرب تكلموا بها . (٣٧)

وهذا التفسير الذى ذكره الدكتور إبراهيم أنيس هو ما يعنيه الشيخ بهاء الدين السبكى فى عروس الأفراح عندما قال : « . . . ما خالف القياس ، وكثر استعماله ، فورد فى القرآن ، فانه فصيح ، مثل استحوذ . . . » (٣٨)

أما النوع الثانى الذى هو شاذ فى السماع مطرد فى القياس فهو الذى يهم اللغويين لأنه يعنى استنباط كلمات وقواعد جديدة لم تروعن العرب ، وإنما قد قيست على ما روى عنهم ، ويرى ابن جنى « أن الشىء إذا كان شاذا فى السماع مطردا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله ، من ذلك امتناعك من وذَر ، ووَدَع ، لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو أن تستعمل نظيرهما نحو . وزَنَ وَوعدَ . . . (٣٩)

ويرى ابن جنى أنه قد يجوز القياس على القليل ، ولا يجوز فيما هو أكثر منه لعدم صلاحيته ، ومن القياس القائم على القلة النسب إلى كلمة (شنوءة) فهو (شَنَئِىّ) ، ويقول ابن جنى « . . فلك من بعد أن تقول فى الإضافة إلى قَتُوبَة قَتَبِىّ ، والى رَكُوبة رَكَبِىّ ، والى حَلُوبة حَلَبِى قياسا على شنئى » (٤٠) .

---

(٣٧) أسرار اللغة ص ٣٣ .
(٣٨) شروح التلخيص ص ٨٨ .
(٣٩) الخصائص جـ ١ ص ١٠٣ .
(٤٠) الخصائص جـ ١ ص ١٢٠ .

ويفسر ابن جنى سبب هذا القياس قائلا : « . . . وذلك أنهم أجروا فَعُولة مجرى فَعِيلة ، لمشابهتها إياها من عدة أوجه ، أحدها أن كلّ واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثى ، ثم أن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه . . ومنها أن فى كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث . . . . ، فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واوشنوءة مجرى ياء حنيفة ، فكما قالوا حَنَفِىّ قياسيا قالوا شَنَئِى أيضا قياسيا » . (٤١)

وهذا القياس الذى جاز فى القليل حتى ولو كان كلمة واحدة مثل (شنوءة) و (شَنَئِىّ) فانه قد امتنع فى حالة أخرى قد كثرت فيها الأمثلة مثل : ثقيف ، قريش سليم ، سعيد ، كريم فلا يجوز القياس ، لأنه لم يكن هو على قياس ، فقولهم فى ثقيف ثَقَفِىّ ، وفى قُرَيش قُرَشِىّ ، وفى سُلَيْم سُلَمِىّ ، فهذا وإن كان أكثر من شَنَئِىّ فإنه عند سيبويه ضعيف فى القياس ، فلا يجُيز على هذا فى سعيد سَعَدِىّ ، ولا فى كريم كَرَمِىّ . . . » . (٤٢)

وهكذا رأينا أن القياس عند ابن جنى وأستاذه أبى على الفارسى قد اتسع وقام على قاعدة ارتضاها ، هى (أن ما قيس على كلام العرب ، فهو من كلام العرب) مما صبغ القياس عندهما بالتوسع واستنباط أشياء جديدة فى اللغة لم تسمع عن العرب القدماء ، بعد أن كان اللغويون قبلهما يقيمون قياسهم اللغوى مستهدفين وضع قواعد عامة للغة على ضوء ما وصلهم من نصوص مسموعة ومروية عن العرب.

أما القياس فى العصر الحديث فإنه يتمثل فى موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة منه ، فلقد اتخذ القياس وسيلة لتنمية الثروة اللغوية ، ويبدو لنا أن المجمع قد سلك فى تطبيق القياس اللغوى مسلكا لا يختلف كثيرا عن مسلك ابن

---

(٤١) الخصائص جـ ١ ص ١٢٠ ـ ص ١٢١ .
(٤٢) الخصائص ص ١٢١ .

جنى وأستاذه أبى على الفارسى[٤٣] .

ويلخص الدكتور ابراهيم أنيس أسلوب المجمع اللغوى فى معالجة القياس ويرى أن المجمع اللغوى قد اكتفى بالقياس لاستنباط الصيغ أو الكلمات الجديدة فى صيغ قديمة .. ، ولم يحاول المجمع استغلال فكرة القياس فى الدلالات قانعا بالألفاظ والأبنية . ولم يحاول القياس فى التراكيب ، أى رفض الأخذ بأى تركيب جديد يمكن أن يجىء فى شعر المحدثين ، كقول شوقى يخاطب سلاح الطيران :

يا سلاح العصر بشرنا به كل عصر بكمى وسلاح
إنّ عزا لم يظلل فى غد بجناحيك ذليل مستباح

فالفعل (يظلل) منفى بلم ، وزمنه مع هذا فى المستقبل بدليل (فى غد)[٤٤].

ويرى الدكتور ابراهيم أنيس أن المجمع يقنع الآن فى قضية القياس باستنباط الألفاظ الجديدة ، ويؤسس قياسه على دعائم ثلاث :

١ — أقوال العلماء من القدماء بصدد الظاهرة اللغوية ، فإذا وجد المجمع منفذا ولو ضعيفا عن هذا الطريق استغله ، فهو يأخذ أحيانا بأضعف الرأيين عندما يرى أن ذلك الرأى يلائم ما يهدف إليه .

٢ — القيام بإحصاء الأمثلة المروية لهذه الظاهرة من المعاجم المطولة .

٣ — موقف جمهور أبناء العرب فى العصر الحديث من هذه الظاهرة[٤٥] ، أى أن المجمع يساعد على إقرار صيغة جديدة أو كلمة جديدة فى صيغة قديمة ذلك إذا وجد الناس يألفون إلى هذه الكلمة أو الصيغة ، وذلك مثل صيغة (فعّالة)

---

(٤٣) قرر المجمع جواز تكملة المادة اللغوية على أساس ما ورد عن العرب أخذا بمذهب أبى على الفارسى : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » انظر مجموعة القرارات التى اتخذها المجمع تحت اسم : كتاب فى أصول اللغة ص ٦٧ .

(٤٤) أسرار اللغة ص ٢٨ ـ ص ٢٩ .

(٤٥) أسرار اللغة ص ٢٩ .

التى أقرها المجمع لتكون اسما للآلة ، ولقد أقرها المجمع وجعلها قياسية بعد أن رأى انتشارها على الألسنة بفضل حركة التصنيع الحديثة مثل (ثلاجة غسالة . .) ومما دفع المجمع إلى إقرار هذه الصيغة « أنها صيغة لايخشى معها اللبس ، فلم تشتهر فى دلالة أخرى ، ولأن ما ورد من أمثلتها فى النصوص العربية القديمة يكفى لجعلها قياسية . . » (٤٦) .

وقد أضاف المجمع ثلاث صيغ قياسية أخرى هى (فعّال) مثل (إدراك) التى قال بعض القدماء بقياسيتها فى اسم الآلة ،وصيغة (فَاعلة) مثل(السافية)وقد اتخذها المجمع صيغة قياسية لاسم الآلة رغم شيوعها فى اسم الفاعل المؤنث ، وصيغة (فاعول) مثل (ساطور) وقد جعلها المجمع قياسية لكثرة ما ورد منها من أمثلة للتعبير عن اسم الآلة ، وقد بلغ عدد الأمثلة نحو ستة وعشرين مثلا ،وذلك كما ورد فى أحد البحوث التى قدمت وألقيت فى مؤتمر المجمع سنة ١٩٦٢ م (٤٧) .

وبذلك تصبح الصيغ القياسية فى اسم الآلة سبع صيغ هى :

١ — ثلاث صيغ مشهورة وقديمة هى : مِفْعَل ، مِفْعَلة ، مِفْعَال .

٢ — صيغة قال بعض القدماء بقياسيتها هى : فِعَّال .

٣ — صيغة فَعَّالة مثل ثَلاَّجة .

٤ — صيغة فَاعِلة مثل سَاقِية .

٥ — صيغة فَاعُول مثل سَاطُور .

٦ — وقد اتخذ المجمع اللغوى عدة قرارات لغوية مصنفة

---

(٤٦) كتاب فى أصول اللغة ج ١ ص ٣٣ ، مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين الى الدورة الرابعة والثلاثين فى اقيسة اللغة وأوضاعها العامة ـ أخرجها وضبطها : محمد خلف الله احمد ومحمد شوقى أمين .

(٤٨) المرجع السابق ج ١ ص ٣١ .

كما يلى :

١ — قرارات فى أقيسة اللغة وأوضاعها العامة مثل :

(ا) إضافة ثلاث صيغ لاسم الآلة هى فعّالة ، وفَاعِلة ، وفَاعُول كما رأينا من قبل .

(ب) صيغة (فِعّيل) بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة .

(حـ) صوغ (مَفِيعِيل) بفتح الفاء وكسر العين للدلالة على المشاركة .

(د) اشتقاق (فَعَل) من العضو ، للدلالة على إصابته .

(هـ) السين والتاء الاتخاذ والجعل .

(و) لحوق التاء لاسم المكان .

كما اتخذ عدة قرارات أخرى متصلة بالنحت وضوابطه ، والتركيب المزجى، وقواعد الاشتقاق من الجامد العربى والمعرب ، والتذكير والتأنيث ، وأفعل التفضيل ، والتصغير .

٢ — قرارات فى الألفاظ والأساليب العربية والمعربة مثل :

(ا) استعمال (مَفَاعل) بقلب الياء همزة مثل (مكايد) و(مكائد) .

(ب) استعمال (تقدم إلى فلان بكذا) أى قدمه إليه أو طلبه أو التمسه .

(حـ) استعمال (التقييم) بمعنى بيان القيمة .

(ء) استعمال (سواء) مع (أم) ومع (أو) بالهمزة وبغيرها .

(هـ) ضبط الكلمات الآتية : (مِنْطَقَة) لمعنى المكان أو الدائرة وكلمة (مُتْحَف) ، وكلمة (حَدُثَ) فى تعبير (ماقدُم وما حَدُثَ) .

(و) تعريب سبعة ألفاظ هى: (بَسْتَر) من (بستور) و (بلُّورَ) من (البلور) و (بلْشَف) من (البلشفية) ، و (تلْفَنَ) من (التليفون) و (فَبْرك) من (الفابريكة) بمعنى صنع الشىء وبالآلة، و(جبّس)من(الجبس) من مواد البناء ،(كَهْرَبَ) من (الكهربا)، وقد أقر المجمع تعريب الاسم[٤٨].

---

(٤٨) المصدر نفسه ص ٢٥٢ .

٣ ــ قرارات فى المشتقات مثل :

(ا) قياس صوغ (فَعول) للصفة المشبهة أو المبالغة .

(ب) جواز صوغ اسم الفاعل من اللازم على زنة (فاعل)

(حـ) اطراد صوغ (فُعَلَة) للكثرة والمبالغة .

(ء) لحوق التاء بالمصدر الميمى .

٤ ــ قرارات فى الجموع مثل .

(ا) إباحة جمع (فعْل) على (أفْعال) .

(ب) قياس جمع (مَفْعُول) على مفاعيل مطلقا (الاسم والمصدر والصفة).

(حـ) جواز جمع المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) وشبههما ، حملا على ما جاء من نظائرهما فى فصيح الكلام .

(ء) جواز جمع فاعل على فواعل .

(هـ) جواز جمع أفعل فعلاء جمع تصحيح .

(و) جواز جمع فَعْلَة على فَعْلات .

(ز) إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة .

(حـ) جمع كيلو متر وشبهه وتمييزه باعتباره كلمة واحدة .

٥ ــ قرارات فى بعض أحكام النسب :

(ا) النسب إلى فَعيل وفَعيلَة .

(ب) النسب إلى جمع المؤنث السالم .

(حـ) النسب إلى كيمياء .

٦ ــ وهناك قرارات عديدة فى بعض أحكام النحو والصرف ، وبعضها قد أقره المجمع والبعض الآخر لم يقره ، ومن أهم تلك القرارات التى أقرها :

(ا) جواز ظهور الكون العام .

(ب) جواز تقديم النفس والعين على المؤكد .

(حـ) جواز دخول (ال) على (غير) .

(ء) إدخال (ال) على العدد المضاف .

(هـ) جواز إلغاء النصب بإذن .

(و) قياسية السين والتاء (أو الألف) لإفادة الدنوّ أو الحينونة .

(ز) جواز استعمال (أى) للإبهام والتعميم فى مثل (اشتر أى كتاب) .

وهذه القرارات التى اتخذها المجمع فى مؤتمراته ودوراته المختلفة تعتمد على القياس على نحو مارأينا ، لكننا نرى أن دور المجمع لم يكتمل فيما يخص مجال التعريب ؛ فنجد أن دوره يأتى متأخرا ، لأنه يحاول تعريب اللفظة بعدان تنتشر وتتمكن ، والواجب عليه فى هذا المجال أن يسابق التطور ، ويسرع إلى تعريب اللفظة قبل أن تنتشى فى كلام الناس ، فيصعب بعد ذلك إحلال الكلمة التى انتقاها مكان الكلمة الدخيلة التى يصعب تنقية اللغة منها ، والتسابق مع التطور الحضارى والصناعى يحتاج إلى جهد عدد كبير من الباحثين المتصلين بالتطور ، ومن الشباب القادر على تحمل المشاق .

ولنا أن نتساءل الآن : متى تكون مخالفة القياس مخلة بالفصاحة . . ؟

لانستطيع أن نجزم بأن كل ماخالف القياس لايعدفصيحا ، بل هناك ألفاظ شهد لها بالفصاحة مع مخالفتها للقياس اللغوى ، ويرى الخطيبى صاحب شرح التلخيص أن ماخالف القياس وكثر استعماله ، فورد فى القرآن فإنه فصيح مثل (استحْوَذ) [٤٩] وهذا يعنى أن مخالفة القياس لاتخل بالفصاحة عندما تقع فى القرآن الكريم .

---

(٤٩) شروح التلخيص ص ٨٨ .

ويرى الشيخ بهاء الدين السبكى أن مخالفة القياس مع قلة الاستعمال مجموعهما هو المخل[٥٠] ، ويعنى هذا أن الشيخ بهاء الدين يرى أن مخالفة القياس وحدها لاتخل بالفصاحة ، كما أن قلة الاستعمال وحدها لاتخل بها أيضا .

لكن السيوطى يرى أن المخل بالفصاحة ليس مخالفة القياس وإنما قلة الاستعمال وحدها هى التى تخل بها ، والسيوطى يرجع الغرابة ، والتنافر ، ومخالفة القياس إلى شىء واحد هو قلة الاستعمال ، أى أن مدار فصاحة المفرد — فى نظره — على كثرة الاستعمال ، كما أن عدمها على قلته[٥١] ، وهذا يعنى أن كل ما كثر استعماله فصيح ، وهذا ليس صحيحا ؛ فهناك كلمات قد شاع استعمالها وغيرها أحق منها فى الفصاحة مثل كلمة (برّ) التى يراها الجاحظ أفصح من (القمح) و (الحنطة) لأن (القمح) لغة شامية ، و (الحنطة) لغة كوفية[٥٢] ، ولقد جاءت كلمة (البر) فى كلام العرب القدماء وفى قول عائشة عن الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قالت : « ماشبع رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه البرة السمراء حتى فارق الدنيا » ، وكذلك وردت فى قول عمر رضى الله عنه حيث قال : « أترون أنى لاأعرف رقيق العيش لباب البر بصغار المعزى .. »[٥٣] .

وقد وردت كلمة (البرّ) فى قول أمية بن أبى الصلت فى مديح عبد الله بن جدعان أحد أجداد العرب فى الجاهلية :

له داعٍ بمكة مُشْمعِلٌّ ... وآخرُ فوق دَارَتِه ينادى

إلى رُدحٍ من الشِّيزَى عليها ... لبابُ البُرِّ يُلبك بالشِّهاد

ويورد الجاحظ أن الحسن البصرى قد سمع رجلا يعيب الفالوذق فقال :

---

(٥٠) شروح التلخيص ص ٨٨ .
(٥١) المزهر ج ١ ص ١٨٨ .
(٥٢) البيان والتبيين ج ١ ص ١٨ .
(٥٣) الحيوان ج ٥ ص ٤٨١ ، البيان والتبيين ج ١ ص ١٨ .

« لباب البرّ ، بلعاب النحل ، بخالص السّمن ، ماعاب هذا مسلم »[٥٤] .

وهناك كلمات كثيرة استخفها الناس واستعملوها وغيرها أحق منها بالاستعمال؛ مثل كلمة (الجوع) التى استعملت وكثرت على ألسنة الناس ، وأحق منها كلمة (السغب) لأن القرآن الكريم لم يذكر الجوع إلا فى موضع العقاب أو فى موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر[٥٥] ، لكن الناس قد استعملوا كلمة (الجوع) فى حال القدرة والسلامة ولم يذكروا (السغب) .

وشبيه بذلك كلمة (المطر) استعملت أكثر من كلمة (الغيث) ، والقرآن الكريم لا يستعمل (المطر) إلا فى موضع الانتقام ، وترد كلمة (الغيث) فى القرآن فى موضع الرحمة[٥٦] لكن استعمال الناس للفظتين يدل على أنهم لا يفرقون بينهما .

---

(٥٤) البيان والتبيين جـ ١ ص ١٨ ، الأغانى جـ ٨ ص ٢ ، ص ٤ .

(٥٥) وردت مادة (سغب) فى القرآن مرة واحدة فى سورة البلد اية ١٤ فى قوله تعالى : « أو اطعام فى يوم ذى مسغبة ، يتيما ذا مقربه » ، اما كلمة الجوع فقد وردت كثيرا ، انظر سورة قريش الآية ٤ فى قوله تعالى « فليعبدوا رب هذا البيت الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » والآية ٧ من سورة الغاشية فى قوله تعالى « ليس لهم الا من ضريع . لا يسمن ولا يغنى من جوع » والآية ١١٨ من سورة طه فى قوله تعالى « ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى » والآية ١٥٥ من البقرة « ولنبلونكم بشىء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والانفس والثمرات » والآية ١١٢ من سورة النحل فى قوله تعالى « فأذاقها الله لباس الجوع والخوف كما كانوا يصنعون » .

(٥٦) وردت كلمة « غيث » فى ثلاث سور من القرآن هى : لقمان الآية ٣٤ « ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما فى الارحام » وسورة الشورى آية ٣٨ « وهو الذى ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته » وسورة الحديد آية ٢٠ « كمثل غيث أعجب الكفار نباته ، ثم يهيج فتراه مصفرا » ، اما مادة « مطر » فقد وردت فى القرآن خمس عشرة مرة وكلها فى موضع التعذيب والانتقام من ذلك قوله تعالى فى سورة الاعراف آية ٨٤ « وأمطرنا عليهم مطرا فانظر كيف كان عاقبة المجرمين » وفى سورة الشعراء آية ١٧٣ « وأمطرنا عليهم مطرا فساء مطر المنذرين » .

ويورد الجاحظ عدة ألفاظ قد ذاعت وانتشرت فى بعض البيئات وغيرها أحق منها بالاستعمال ؛ ففى البصرة فى عصر الجاحظ استعمل الناس :

١ ــ كلمة (بُرْمة) تجمع على (بِرَام) مع أن كلمة (قدْر) أفصح منها وقد وردت (قدور) جمعا لقدر فى القرآن « وجفان كالجوابى وقدور راسيات » .

٢ ــ كلمة (عُلِّيَّة) وهى البيت فوق البيت وتجمع على (علالىّ) ، وكلمة (غرفة) أفصح منها وهى تجمع على (غرف وغرفات) وقد استعمل القرآن الجمعين ، قال تعالى : « غرف من فوقها غرف مبنية » وقال : « وهم فى الغرفات آمنون » .

٣ ــ كلمة (الكافور) وكلمة (الإغريض) أقل فصاحة من كلمة (الطلع).

وفى المدينة استعمل الناس :

١ ــ كلمة « الخُرْبز » وكلمة (البطيخ) أفصح منها ،

٢ ــ كلمة (الرُّزْدق) وكلمة (السَّميط) أفصح منها لأن (الرُّزْدق) كلمة فارسية معربة أصلها (رستة) بمعنى السطر والصف من النخل ، بينما كلمة (سَميط) أو (سَمِيط) عربية وهى بمعنى الآجر القائم بعضه فوق بعض[٥٧] .

٣ ــ كلمة (المزُور) للدلالة على اللحم الذى ينقع فى الخل ويطبخ ، أقل فصاحة من كلمة (المصُوص) التى بمعناها والمستعملة لدى أهل مكة .

وفى الكوفة استعمل أهلها :

١ ــ كلمة (بالْ) الفارسية وتركوا (المسحاة) الفصيحة .

٢ ــ كلمة (الباذروج) الفارسية وتركوا (الحوْك) العربية وهو نوع من الرياحين .

٣ ــ كلمة (الجهار سوك) الفارسية يطلقونها على التقاء أربع طرق .

---

(٥٧) انظرها من البيان والتبيين جـ ١ ص ١٩ .

٤ — كلمة (وازار) الفارسية بدلا من كلمة (السُّوق) .

٥ — كلمة (خيار) الفارسية بدلا من (القِثَّاء) العربية .

٦ — كلمة (كَوْذِى) الفارسية بدلا من (المجذوم) العربية[٥٨] .

واستعمال لفظة وترك الأخرى لايقوم على أساس من المفاضلة فى الفصاحة فقط، بل يرجع فى كثير من الأحيان إلى استخفاف الناس للفظة ، ولقد لاحظ الجاحظ ذلك وقال : « والعامة ربما استخفت أقل اللغتين وأضعفهما ، وتستعمل ماهو أقل استعمالا فى أصل اللغة ، وتدع ماهو أظهر وأكثر ، ولذلك صرنا نجد البيت من الشعر قد سار ، ولم يسر ماهو اجود منه ، وكذلك المثل السائر ، وقد يبلغ الفارس والجواد الغاية فى الشهرة ، ولا يرزق ذلك الذكر والتنويه بعض من هو أولى بذلك منه »[٥٩] .

لكننا بعد مراجعة الكلمات نجد أن الكلمة العربية أسهل ، لكن هناك عوامل أخرى غير استخفاف اللفظة قد دفعت الناس إلى استعمال لفظة وترك أخرى ، وأهمها انتشار اللغة الفارسية فى هذه البيئات بسبب اختلاط الأجناس .

وخلاصة ذلك أن كثرة الاستعمال شرط هام فى الفصاحة لكن هذا لايعنى أن كل ما كثر استعماله فصيح .

* * *

ثانيا : الخلوص من ضعف التاليف

ذكرنا فيما سبق الخلوص من ضعف التأليف على أنه شرط اشترطه البلاغيون لفصاحة الكلام ، لكننا نتناوله الآن بإيجاز لنوضح ما يتعلق منه بالنحو ، ولقد رأينا فيما سبق أن حديث البلاغيين عن ضعف التأليف قد ارتبط بمثال هو (ضرب غلامه زيدا) والتأليف فى هذا المثال ضعيف مخل بالفصاحة لأنه ذكر

---

(٥٨) البيان والتبيين ج ١ ص ١٩ — ٢٠ .
(٥٩) البيان ج ١ ص ٢٠ — ص ٢١ .

فيه ضمير زيد قبل أن يذكر لفظ زيد حقيقة وتقديرا ، لأنه فى رتبة التأخير لكونه مفعولا ، وقبل ذكر معناه ، والغلام فى هذا المثال هو الضارب ، فهذا التأليف ضعيف مخل بالفصاحة لأن فيه إضمارا موجبا للضعف .

كما أشرنا إلى أن ما قد يسبب الضعف فى النثر لا يحدث منه ضعف فى الشعر لأن ضرورة الشعر تجيز ما ليس بجائز ، وقد تقوّى ماهو ضعيف ، فربما كان الشيء فصيحا فى الشعر غير فصيح فى النثر ، لذلك جوز مجاءة (ضرب غلامه زيداً) فى الشعر فقط ،[٦٠] ولقد رأينا فيما سبق الضرائر الشعرية وما يخل بالفصاحة منها .

ومما يتعلق بضعف التأليف ما أخذه النقاد على الشعراء عندما أخطأوا فى التراكيب ، أو عندما ألفوا تآليف ضعيفة مثل تلك الأبيات التى جمعها صاحب الوساطة وصاحب الموازنة ، ويعنينا فى هذا المقام الأبيات التى بها خطأ أو تركيب يؤدى إلى الضعف ، ومن الضعف الناتج عن خطأ فى الإعراب[٦١] قول امرىء القيس :

أيا راكبا بَلِّغْ أخوانَنا من كان من كندة أو وائل

فنصب (بَلِّغَ) ، ومثل قول امرىء القيس أيضاً :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

فسكّن (أشربْ) ، ومثل قول أيضاً :

لها متنان خطاتا كما أكبّ على ساعديه النمِر

---

(٦٠) شروح التلخيص ص ٩٩ .

(٦١) يرى الشيخ بهاء الدين السبكى أن الضرورة التى تقع فى حركة الاعراب لا تخل بفصاحة المفرد ، وانما تخل بفصاحة الكلام عندما يترتب على تغيير حركة الاعراب تعقيد فى المعنى ، انظر شروح التلخيص ص ٩٩ ، .

فأسقط النون من (خطاياتا) لغير إضافة ظاهرة . ومثل قول لبيد :

ترّاك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبطْ بعضَ النفوس حِمامُها

فسكن يرتبط ولا عمل فيها للم(٦٢) ومثل قول طرفة :

قد رُفِعَ الفخّ فماذا تحذَرِي ونقرّى ما شئت أن تنقّرى

لحذف (النون) فى (تحذرى) ، ومثل قول الأسدى :

كنا نرقّعها وقد مزّقت واتسع الخرقُ على الراقع

فسكن (نرقعها) . ومثل قول الراعى :

تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسبا
وابْنا نزارٍ وأنتمْ بيضةُ البَلدِ(٦٣)

فسكّن (تعرفْ) ، ومثل :

يا عجبا والدهر جمٌّ عجبُهْ من عَنَزِىٍّ سبّنى لم أضربُهْ

فرفع (أضربُهْ) . ومثل قول الفرزدق الذى أوردناه فيما سبق :

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروان لم يَدَعْ
من المال إلا مُسْحَتاً أو مجلّفُ

فضم (مجلفا) ، وقول بعض الرجاز :

كانت عجوزا عُمّرتْ زمانا وهى ترى سَبْتَها إحسانا
تعرفُ منها الأنفَ والعَيْنانا

---

(٦٢) الوساطه ص ٥ .

(٦٣) والوساطة ص ٦ ، اللسان ج ٨ ص ٣٩٤ ، واللسان يروى هذا البيت بلم :

تأبى قضاعة لم تعرف لكم نسبا وابنا نزار فانتم بيضة البلد

ولا يكون اعتراض على رواية اللسان .

ففتح النون من (العينانا)[٦٤] ومن ذلك أيضاً قول راجز آخر :

طاروا عليهنّ فطِرْ عَلاَها واشدُدْ بمثنى حقَبٍ حَقواهَا

ناجيـــة وناجيا أباها

فرفع (حقواها) وحقه النصب ، كما نصب (أباها) وحقه الرفع

ومن ذلك قول امرىء القيس :

كأن ثبيراً من عرانين وبْلِه كبيرُ أناسٍ فى بِجادٍ مُزمَّلِ

فخفض (مزمل) وهو وصف (كبير) .

ومثل قول الفرزدق :

بخير يدىْ من كان بعد محمد وجاريْه والمقتول لله صائم

فخفض (صائم) ، وقول الفرزدق أيضاً :

فلو كان عبد الله مولىً هجوتُهُ ولكنّ عبد الله مَولى مَوالِيا

ففتح الياء من (موالى) فى حال الجر .

ومن أخطاء أبى نواس التى تجلب الضعف لشعره قوله :

يا خيرَ من كان ومَنْ يكون إلا النبىُّ الطاهرُ الميمونُ[٦٥]

بضم ما بعد (إلا) ، وقوله :

فلمـــا خشى الابيـا من صحب وجلاّس[٦٦]

وإنما هو الاباء ، وكقوله :

وضَيْف كأس محدثهْ ملك تيهُ مغنٍّ وظرْفُ زِنْديقِ[٦٧]

---

(٦٤) الوساطة ص ٧ ، الضرائر للألوسى ص ١٦١ المطبعة السلفية سنة ١٣٤١ القاهر .

(٦٥) الموشح ص ٢٦٧ .

(٦٦) ديوانه ص ٩٥ شرح محمود واصف ط القاهرة سنة ١٨٩٨ م ، الوساطة ص ٦٢ .

(٦٧) ديوانه ص ٨٩ ، الوساطة ص ٦١ .

فسكن الهاء فى قوله (محدثهْ) ، ومثل قول أبى تمام :

ثانيه فى كبد السماء ، ولم يكن لاثنين ثانٍ إذْ هما فى الغار

فكان يجب أن يقول فى البيت : (ولم يكن لاثنين ثانيا) لأنه خبر يكن ، واسمها هو اسم بابك مضمر فيها ، وقد ورد فى البيت الذى يسبقه وهو :

ولقد شَفى الأحشاءَ من بُرَحَائها

أن صار بَابك جارَ مازيَّارِ(٦٨)

ويرى صاحب الموازنة أنه ليس إلى غير النصب سبيل فى البيت ، وإلا بطل المعنى(٦٩) ، ومثل قوله أيضاً :

تسعين ألفاً وتسعيناً ومثلُهما كتائبُ الخيلِ تحميها الأراجيل(٧٠)

فنّون النون من تسعين .

وخلاصة رأينا فى الأخطاء التى تقع فى الإعراب أنها تبعد الكلام عن الفصاحة وأنها تصيبه بالفساد ، لأن الإعراب هو السبيل الذى نتوصل به إلى المعنى ، والخطأ فى الإعراب لا يوصل إلى المعنى المراد بل يؤدى إلى الغموض والإبهام ، ولقد رأينا أن الإبانة أو الوضوح هى غاية كبيرة يسعى إليها البلاغيون واللغويون ، وأن الفصاحة تعنى الإبانة بكلام العرب المشهود لهم بسلامة نطقهم وألفاظهم ، وصحة تراكيبهم ، وبراعتهم فى تنسيق تلك التراكيب التى تستعذب فى الآذان .

كما نرى أن الضرورات الشعرية تنقص من قيمة الشعر الذى هو صورة من ثقافة قائله وعبقريته ، فالشاعر القوى المتمكن من لغته وموهبته لا يلجأ إلى الضرورات .

أما أن يلجأ الشاعر إلى الخطأ عمدا فإن ذلك يتعلق بالموقف والدافع الذى

---

(٦٨) ديوانه جـ ١ ص ١٥٤ ، دلائل الاعجاز ص ٦٦ ، والموازنة ص ٢٨ ـ ص ٢٩ .

(٦٩) الموازنة ص ٢٩ .

(٧٠) الموازنة ص ٣١ .

من أجله قد فعل ذلك . وهذا مايعرف بكسر البناء الذى يتعمده الشعراء والأدباء لهدف آخر يتحقق بخروجهم عن القاعدة اللغوية ، فقد يرى كبار الأدباء أن من حقهم أن يخرجوا على القواعد من أجل تحقيق بعض الألوان الجمالية كالموسيقى وغيرها .

وإذا كان بعض النقاد قد قبلوا من كبار الأدباء تلك اللمحات الجمالية التى تحققت بكسرهم للقاعدة أو البناء — فإن ذلك لا يمكن أن يطرد عند كبار الأدباء أو صغارهم .

وعلى أية حال فنحن لا نميل إلى أن نسعى وراء التخريجات لنبرر مخالفة الأدباء للقواعد اللغوية ، والتى تصدر — فيما نرى — فى أغلب الأحيان عن تعمد وغرور تمتلىء به نفوس أولئك الأدباء الذين كثر حولهم المدح والاطراء .

ونحن فى موقفنا هذا نخالف رأى الدكتور مندور رحمه الله عندما لام القاضى الجرجانى على مؤاخذته للمتنبى فى هذه الناحية ، وذلك عندما حول الضمائر عن نسقها المعتاد إلى نسق آخر مثل قوله :

وإنى لمن قوم كأن نفوسنا بها أنف أن تسكن اللحم والعظما[٧١]

فلقد خرج بالضمير من الغيبة إلى المتكلمين ، وإنما كان يجب أن يقول : « كأن نفوسهم » ، ومثل قوله :

قوم تفرّست المنـــايا فيكم فرأت لكم فى الحرب صبر كرام

وكقوله أيضاً :

كريم متى استوهبت ما أنت راكب وقد لقحت حرب فإنك باذل[٧٢]

ويرى الدكتور مندور أن الشاعر قد آثر أن يقول « وإنى لمن قوم كأنفوسنا » وأنه قد اهتدى بطبعه إلى الصواب لأنه تمثل قومه حاضرين أمامه عندما لجأ إلى

---

(٧١) الوساطة ص ٤٤٦ .
(٧٢) الوساطة ص ٤٤٩ .

ضمير المتكلم (نا) ، وكأنه أحس بهم حوله يعزونه بعصبيتهم ، فزاد إحساسه بشرف الانتماء إليهم[٧٣] .

وإن قبلنا تصريف الضمير على غير وجهه فى هذا البيت فاننا لانقبل إسرافه فى الخروج على النظام اللغوى المعهود ، وهو فى ذلك كغيره من الشعراء .

وقد وقع المتنبى وغيره من الشعراء فى أخطاء لغوية كثيرة سنحاول أن نشير إليها . فما يؤاخذ عليه الشعراء : الحذف المفسد ، مثل الحذف الذى يحدث فى الكلمة مثل قول البيد :

درس المنا بمتالع فأبان بالحبس بين البيد والسوبان[٧٤]

يريد المنازل ، ومثل وقول المتنبى :

جلا كما بى فَلْيَكُ التبريحُ أغذاء ذا الرشأ الأغنّ الشيحُ

حيث حذف النون من تكن مع وجود الألف واللام وهذا خطأ ، لكن القاضى الجرجانى يجوزه اعتمادا على ماحكاه أبو زيد لحسيل بن عُرْفُطَة:[٧٥]

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجه رسْمُ دار قد تعفّى بالسُّرد

غيرّ الجدة عن عرفانها خُرْق الريح وطوفان المطر

ومثل ذلك حذف القون من لكين :

فلست بآيتة ولا أستطيعه ولاكِ اسقنى إن كانْ ماؤُكِ ذا فضل[٧٦]

---

(٧٣) النقد المنهجى ص ٢٢٧ .
(٧٤) الوساطة ص ٤٥٠ .
(٧٥) الوساطة ص ٤٤١ .
(٧٦) الوساطة ص ٤٤١ ، ونسب ابن سنان هذا البيت الى النجاشى انظر سر الفصاحة ص ٦٩ .

حيث حذف ثم جاء بالساكن من بعد فتركه على الحذف .

ومن ذلك أيضا ما يرويه صاحب اللسان :

قد وَعَدَتْنى أمُّ عمرو أن تا تمسح رأسى وَتُفَلِّيَنّى وا
وتمسحُ القَنْفاءَ حتى تَنْتا (٧٧)

ومن الحذف المفسد للكلام الذى يؤدى إلى الغموض والإبهام البيت الذى أنكره أبو العباس أحمد بن عبيد الله على أبى تمام عندما قال :

يدىلمن شاءَ رهنٌ لم يذُقْ جرَعاً من راحتيك درى ما الصابُ والعسلُ

ففى هذا البيت كثير من الحذف . ويرى صاحب الموازنة أنه أراد بقوله « يدى لمن شاء رهن » المصافحة والمبايعة للتعاقد أو المراهنة إنْ كان لم يذق جُرَعاً من راحتيك درى ما الصاب والعسل، كما يرى الآمدى أن مثل هذا لا يسوغ لأنه حذف (إنْ) التى تدخل للشروط ، ولا يجوز حذفها ، لأنها إذا حذفت سقط معنى الشرط ، كما أن الشاعر قد حذف (مَنْ) وهى الاسم الذى صلته (لم يذق) (٧٨) ، ومن أجل ذلك فداخل البيت فى نظر الآمدى ، وأشكل معناه بسبب كثرة الحذف .

فالحذف المفسد بنوعيه يؤدى إلى ضعف التأليف الذى اشترط البلاغيون الخلوص منه حتى يوصف الكلام بالفصاحة ، وهذا الحذف يخالف ذلك الحذف الذى ينتج عنه الإيجاز المحمود .

ومما يسبب الضعف أيضاً : الزيادة التى تلحق بالكلمات فتؤدى إلى الخلل والفساد فى التراكيب ، ومثال ذلك قول شبيب بن نعلبة :

ولسَبْيَةُ الخَرْقُوصِ بالقفنِّ ودُمَّلٌ فى الإست مستقرن

---

(٧٧) اللسان مادة « قنف » ، « نتا » .
(٧٨) الموازنة ص ١٨١ .

أُحِبُّ منك موضع الوُشْحُنّ فذاك من ذاك إلى السنن

قُطنّة من أجود القطن(٧٩)

فزاد الشاعر هذه النونات ، وقد وقد جاءت بعضها بلا ضرورة مثل تشديد النون فى (قطنّة) التى لم تقع قافية ، كما أن حرف النون لم يقع رويا .

ومن ذلك أيضاً إتصال الضمير بإلا ، مثل :

ليس إلاّكَ يا على همام سيفه دون عرضه مسلولُ

ومثل :

لم تر من نادمت إلاّكا لاسوى ودك لى ذا كا (٨٠)

وحق الضمير أن ينفصل عن إلاّ ، وذلك ماورد فى القرآن مثل قوله تعالى: « ضل من تدعون إلا إياه » ، وهذا هو المعهود عند العرب .

ومن الضعف أيضاً الجموع الشاذة أو نادرة الاستعمال فى مثل قول المتنبي :

إذا كان بعضُ الناس سيفا لدولة ففى الناس بوقاتٌ لها وطبول

لجمع بوق على بوقات ، وقد اعترض خصوم المتنبي على هذا الجمع ،(٨١) إعتمادا على أن (فُعْل) يجمع على (أفعال) فى جموع القلة مثل قفل وأقفال ، ويجمع فى الكثرة على (فُعول) مثل جند وجنود ، وبُرْد وبرود .

ولستطيع أن نضيف إلى أيضا استعمال اللفظة فى غير موضعها التى عرفت بها ، وهذا لايعنى أننا ننكر المعانى المجازية ، وإنما نقصد فى هذا المقام الاستعمال الذى ليس فى مقام المجاز ، مثل قول المتنبى :

ليس التعلل بالآمال من أربى ولا القنوع بضنك العيش من شيمى

---

(٧٩) الوساطة ص ٤٥١ .
(٨٠) الوساطة ص ٤٥٧ .
(٨١) الوساطة ص ٤٤٣ ـ ص ٤٤٤ .

وإنما كان يجب أن يقول القناعة ، لأن (القُنوع) تخالف القناعة ، وهى بمعنى المسألة ، وكلتا اللفظتين من مادة واحدة هى قنع يقنع ، والفاعل فيهما قانع إلا أن القناعة تعنى الرضى ، والقنوع يعنى السؤال (٨٢) ، ومن ذلك أيضاً قول الشماخ :

لمال المرء يصلحه فيغنى مفاقره أعف من القنوع

مثل قول المتنبى :

عوابس حلّ يابس الماء حزّمها فهنّ على أوساطها كالمناطق

وقد اعترض على كلمة (يابس) لأن الماء لا يوصف باليَبس ، وإنما يقال: جمد الماء ، ويبس السّمن ، ويبس العود والنبت (٨٣) ، ومثل :

« مثل النصارى قتلوا المسيحا »(٨٤)

وهذا خطأ لأن النصارى أتباع المسيح ، وهو يقصد اليهود . كما أن المسيح لم يقتل ولم يصلب كما نص القرآن الكريم . وما قتلوه وماصلبوه ولكن شبه لهم .

ومثل قول أبى تمام الذى سبق ذكره :

حلّتْ محلّ البكْر من معطىّ وقد زُفّتْ من المعطِى زِفَافَ الأيِّمِ

حيث جعل الأيِّم مقابل البكر فى التقسيم، والأيِّم قد تكون بكراً والأيم هى التى لا زوج لها .

---

(٨٢) الوساطة ص ٤٦٢ ، ويرى صاحب المصباح المنير أن مادة « القنوع » تخالف مادة القناعة ، فمادة القنوع هى (قنع) ، ومادة القناعة هى (قنع) من باب تعب . (انظر المصباح المنير ص ٧١١) .

ونلاحظ أن القرآن الكريم قد أورد اسم الفاعل من المادة الأولى ولم يورد المادة الثانية فقال تعالى فى سورة الحج آية ٤٦ : (وأطعموا القانع والمعترّ) والقانع هو السائل والمعترّ الذى يطيف ولا يسأل .

(٨٣) الوساطة ص ٤٦٦ .

(٨٤) الوساطة ص ٤٧٣ .

ولقد شغل النقاد بأخطاء الشعراء ، ودارت حول الخطأ فى الوصف ، والأخطاء فى المعانى ، والأخطاء فى استعمال الحروف ، وكذلك الخطأ المتصل باضطرابات الوزن ، وغير ذلك مما لا يتسع المجال لتفصيله .

وبعد، فقد رأينا أن ثمة علاقات وثيقة بين الفصاحة وقواعد النحو والصرف، هذه العلاقات التى تعددت ، وقد حاولنا أن نوجزها فى مظهرين شاملين هما :

(ا) الخلوص من مخالفة القياس اللغوى .

(ب) الخلوص من ضعف التأليف .

ولقد شمل المظهر الأول ما يتعلق بفصاحة المفرد ، كما شمل المظهر الثانى ما يمكن أن يتعلق بفصاحة الكلام .

ونحن نعلم أن العلاقة بين الفصاحة وقواعد النحو والصرف باب متسع يستوجب بحثا مستقلا ، ولقد حاولنا أن نستوفيه بقدر ما يتاح لنا فى هذا المقام .